

## تبني الجزائر للصكوك الإسلامية بعد إصدار نظام الصيرفة الإسلامية التحديات والآفاق

### Algeria adopts Islamic sukuk after issuing the Islamic banking system Challenges and prospects

سلوى ملاك<sup>1\*</sup>، مخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة  
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، [saloua.melak@univ-bba.dz](mailto:saloua.melak@univ-bba.dz)

لحلو بوخاري<sup>2</sup>، مخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة  
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، [lahlou.boukhari@univ-bba.dz](mailto:lahlou.boukhari@univ-bba.dz)

تاريخ قبول المقال: 2021/12/19

تاريخ إرسال المقال: 2021/08/01

#### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض مقترح تبني الصكوك الإسلامية في الجزائر بعد إقرار نظام الصيرفة الإسلامية الجديد، على اعتبار الدور الكبير الذي تلعبه هذه الأداة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية، كما ستوضح الدراسة جملة الضوابط التي تحكم هذا النوع من التمويل، الذي من شأنه دعم مختلف القطاعات فضلا عن تنشيط دور بورصة الجزائر، مما يتيح المجال لمختلف المتعاملين الاقتصاديين الراغبين في تجنب المعاملات المحرمة.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، الصكوك الإسلامية، الضوابط القانونية .

#### Abstract:

This study aims to present the proposal for the adoption of Islamic sukuk in Algeria after the adoption of the new Islamic banking system, considering the great role that this Islamic financial instrument plays in achieving development. As well as revitalizing the role of the Algiers Stock Exchange, allowing the various economic operators to avoid prohibited transactions.

**Key words :** Islamic banking, Islamic instruments, legal controls .

\* المؤلف المرسل: سلوى ملاك .

## المقدمة:

عرف العالم في السنوات الأخيرة توجهها واضحا لاستخدام الأدوات المالية الإسلامية خصوصا بعد أزمة الرهن العالمية التي أثبتت قصور الأنظمة الوضعية على الثبات أمامها، وسعيا لتحقيق الاستقرار المالي توجهت الكثير من الدول على اختلاف توجهاتها إلى التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية التي أثبتت فعاليتها لما تتمتع به من مرونة عالية، إضافة لكونها أداة مالية ذات مخاطر متدنية.

وحتى تساير الجزائر ما يحدث من تطورات أصدرت النظام 02-20 في 24 مارس 2020، الذي تضمن مجموعة من الصيغ الإسلامية، لكن على الرغم من أهمية الصيغ المقترحة إلا أن النظام تجاهل أداة مالية هامة وهي الصكوك الإسلامية؛ والتي يتم إصدارها على أساس تلك الصيغ الواردة في النظام الجديد (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع).

**الإشكالية :** من خلال ما سبق، تتبلور إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي: ما هي تحديات وآفاق إصدار الصكوك الإسلامية بعد تبني الجزائر لنظام الصيرفة الإسلامية الجديد ؟ وهي إشكالية تتدرج ضمنها مجموعة تساؤلات أهمها:

- ما المقصود بالصيرفة الإسلامية؟ وماهي المنتجات التي تقدمها للتمويل الإسلامي في الجزائر؟
- ماهي الصكوك الإسلامية ؟ ماهي خصائصها وما الضوابط التي تحكمها؟
- كيف يمكن للصكوك الإسلامية أن تخدم التمويل في الجزائر ؟

## أهداف الدراسة :

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نختصرها في:
- توضيح أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط بورصة الجزائر وتحقيق التنمية.
  - توضيح المكانة العالمية للصيرفة الإسلامية خاصة في ما يتعلق بإصدار الصكوك الإسلامية.
  - أهمية تبني الجزائر للصكوك الإسلامية خصوصا بعد إقرارها لصيغ تعد الأساس في إصدار الصكوك.

## منهج الدراسة :

سيتم الاعتماد في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي والتحليلي، بهدف تحديد المفاهيم المتعلقة بكل من الصيرفة الإسلامية ، وكذا تحديد المفاهيم المتعلقة بإصدار الصكوك الإسلامية ومختلف أنواعها

وخصائصها وإصدارتها ومن ثمة عرض مجموعة من المقترحات يمكن الاعتماد عليها في خلق بدائل تمويلية تتناسب وطبيعة الاقتصاد الجزائري .

**المبحث الأول : ماهية الصيرفة الإسلامية:**

قصد التعرف على مفهوم الصيرفة الإسلامية سنتطرق للعناصر التالية :

**المطلب الأول: تعريف الصيرفة الإسلامية:**

سيطرت البنوك التقليدية على العالم لسنوات طويلة، حاولت من خلالها البنوك الإسلامية حجز مكانتها في المنظومة المالية العالمية ، وللتعرف على خصوصية هذا النوع من البنوك ندرج التعاريف التالية :

-عرفت اتفاقية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها : "مجموع البنوك والمؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساس بصراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء"<sup>1</sup>.

-كما يعرف المصرف الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخدا وعطاء وباجتناب الأعمال المخالفة لذلك"<sup>2</sup>.

**المطلب الثاني: خصائص المصارف الإسلامية:**

تمارس المصارف الإسلامية مختلف وظائفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية التي تقوم أساسا على تحريم الربا والغرر وجميع المعاملات المحرمة قال الله تعالى " وأحل الله البيع وحرم الربا"، وما تختص به البنوك الإسلامية أنها ذات:<sup>3</sup>

- صبغة استثمارية: وذلك بتوفير التمويل اللازم لمختلف المشاريع بصيغ مختلفة وذلك بناء على دراسة الجدوى الاقتصادية وتقدير درجة المخاطرة.

<sup>1</sup> عبد الناصر براني ابو شهد . ، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الطبعة 1 ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن 2013، ص112.

<sup>2</sup> عبد الله احمد الطيار . البنوك الاسلامية بين النظري والتطبيق، الطبعة 1، دار الوطن الاسكندرية، ص88

<sup>3</sup> حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الاسلامية مدخل حديث . ، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن 2012 ص92.

- صبغة تنموية: وذلك بتعبئة الموارد وتوجيهها لطالبيها بهدف تحقيق المصلحة المشتركة للمودع والمقترض ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة.

- صبغة اجتماعية: كونها تحقق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بالاعتماد على مبدأ المشاركة في تقديم الخدمات ومن ثم توزيع الثروة.

**المطلب الثالث: أهمية ودور المصارف الإسلامية:**

تختص البنوك الإسلامية بجملة من الخصائص التي تستمد من مبادئ الشريعة الإسلامية

**أولاً: أهمية المصارف الإسلامية:**

ساهمت البنوك الإسلامية حول العالم في القيام بدور تنموي هام مبني على أساس التمويل الإسلامي القائم على المشاركة في الربح والخسارة وفق مبدأ الغنم بالغرم، كما أنها عملت على استقطاب فئة كبيرة من المستثمرين الراغبين في استثمار أموالهم بعيداً عن المعاملات المالية المحرمة، كما أن استثمار المال في هذه البنوك يسعى لتحقيق مقاصد الشريعة الرامية للحفاظ على الكليات الخمس ( حفظ النفس، المال، العرض، الدين، والعقل).

من تلك المنطلقات فإن البنوك الإسلامية عملت على تحقيق ما يلي:<sup>1</sup>

- عمارة الأرض.
- توظيف المال لخدمة المجتمع ومحاربة الاكتناز وتوجيه المدخرات للاستثمار.
- إيجاد البديل الإسلامي لكافة المعاملات المصرفية التي يحتاجها المسلم.
- تنمية الوعي الادخاري وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال.
- تشجيع الاستثمار وخلق الآليات والأدوات التي تلبي احتياجات المستثمرين.

**ثانياً: دور المصارف الإسلامية:**

يتمثل دور البنوك الإسلامية باعتبارها مؤسسة مالية وسيطية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية

في :

- اعتماد هذا النوع من البنوك على مبدأ الغنم بالغرم يضيف نوعاً من الأريحية لدى المتعاملين، لأن المال في الأخير هو مال الله والإنسان مجرد وسيلة لاستثمار المال وهو أمانة بيده .

<sup>1</sup> احمد محمد على، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية سلسلة محاضرات للعلماء الفائزين بجائزة البنك الإسلامي رقم 2، البنك الإسلامي للتنمية والتدريب المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة ، 1994 ص12.

- التوزيع العادل للثروة من خلال مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.
- تعبئة المدخرات و استقطاب الكتلة النقدية التي تعمل خارج النظام المصرفي مما يسهم في عملية التنمية الاقتصادية.
- توفير التمويل لمختلف القطاعات الإستراتيجية لما تتيحه من صيغ تمويلية تتناسب مع جميع القطاعات.

### ثالثا: أهداف المصارف الإسلامية منها <sup>1</sup>:

- 1- **الأهداف المالية:** انطلاقا من أن المؤسسة المالية الإسلامية في المقام الأول مؤسسة أعمال إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدي نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف هي:
  - أ - **جذب الودائع وتنميتها:** يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية، وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح علي المجتمع الإسلامي وأفراده.
  - ب - **استثمار الأموال:** يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين، علي أن يأخذ المصرف في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية.
  - ج - **تحقيق الأرباح:** الأرباح هي المحصلة الناتجة من نشاط المصرف الإسلامي ، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة علي المودعين وعلي المساهمين، يضاف إلي هذا أن زيادة أرباح المصرف تؤدي إلي زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين، والمصرف الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي ، وليكون دليلا علي نجاح العمل المصرفي الإسلامي.
- 2- **أهداف خاصة بالمتعاملين:** للمتعاملين مع المصرف الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص المصرف الإسلامي علي تحقيقها وهي علي النحو التالي:

<sup>1</sup> نجم، نغم حسين نغمة، رغد محمد، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي : الواقع والتحديات ،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية ،المجلد 12 العدد 02 سنة2010 ، ص125،126.

أ- تقديم الخدمات المصرفية: يعد نجاح المصرف الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته علي جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية يعد نجاحا للمصارف الإسلامية وهدفا رئيسيا لإدارتها.

ب - توفير التمويل للمستثمرين: يقوم المصرف الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق المحلية، الإقليمية، الدولية .

ج - توفير الأمان للمودعين: من أهم عوامل نجاح المصارف مدي ثقة المودعين في المصرف، ومن أهم عوامل الثقة في المصارف توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسهيل أصول ثابتة. وتستخدم السيولة النقدية في المصارف في الوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية واحتياجات المصرف من المصروفات التشغيلية بالإضافة إلي توفير التمويل اللازم للمستثمرين.

ومن خلال الجداول التالية يظهر حجم ونمو الصيرفة الإسلامية في العديد من الدول خلال الفترة

التالية: الجدول رقم (1) : صناعة الخدمات المالية الإسلامية في العالم خلال سنة 2020

المنطقة	الأصول المصرفية	الصكوك	أصول الصناديق الإسلامية	المساهمة التكافلية	المجموع	نسبة المشاركة
مجلس التعاون الخليجي	854.0	204.5	36.4	11.70	1,106.6	45.4 %
جنوب شرق آسيا	240.5	303.3	26.7	3.02	573.5	23.5 %
الشرق الأوسط وجنوب آسيا	584.3	19.1	16.5	11.36	631.3	25.9 %
إفريقيا	33.9	1.8	1.6	0.55	37.9	1.6 %
آخرون	53.1	14.7	21.1	0.44	89.3	3.7 %
المجموع	1,765.8	543.4	102.3	7.07	2,438.6	100 %
النسبة الكلية	72.4 %	22.3 %	4.2 %	1.1 %	100 %	/

المصدر : التقرير السنوي لاستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية 2020 (باللغة الإنجليزية)، مجلس الخدمات المالية

الإسلامية متاح على الرابط: [https://ifsb.org/ar\\_index.php](https://ifsb.org/ar_index.php)

## الجدول (2) : تطور وتوقعات مؤشرات الصيرفة الإسلامية بين (2017-2020)

سنة	الأصول الكلية للصيرفة الإسلامية	صناديق الاستثمار الإسلامية	الصكوك الإسلامية المصدرة	الصكوك الإسلامية القائمة
2015	2.004 ترليون دولار	61 مليار دولار	65 مليار دولار	309.80 مليار دولار
2016	2.218 ترليون دولار	65 مليار دولار	99 مليار دولار	326.80 مليار دولار
2017	2.424 ترليون دولار	71 مليار دولار	108 مليار دولار	396 مليار دولار
2018	2.630 ترليون دولار	76 مليار دولار	117 مليار دولار	439 مليار دولار
2019	2.836 ترليون دولار	81 مليار دولار	125 مليار دولار	482 مليار دولار
توقعات 2020	3.043 ترليون دولار	86 مليار دولار	134 مليار دولار	525 مليار دولار

من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المواقع المتخصصة

## المبحث الثاني: منتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية:

سنتطرق لمنتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية من خلال:

## المطلب الأول: واقع البنوك العمومية:

ارتفع الطلب كثيرا على معاملات "الصيرفة الإسلامية" خلال الشهور الخمسة الأخيرة من العام الجاري، وذلك باستحواذها على 16 بالمائة من الحصة السوقية لعمليات الحصول على منتجات تمويلية تسوق حاليا بالبنوك، والمتمثلة في المرابحة العقارية، المرابحة للسيارات والمرابحة للتجهيزات والإجارة المنتهية بالتمليك، عبر شروط "حلال" التي توفرها مختلف البنوك الجزائرية العمومية منذ إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والتي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه البنوك المرخصة لها حاليا هي بنك القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية. وقد أشارت التوقعات أن حصة سوق المعاملات لمنتجاتها ستصل إلى مستوى لا يتعدى 10 بالمائة مع نهاية سنة 2021.

لكن هذه الوتيرة المتسارعة في تفاعل جمهور الجزائريين من رجال أعمال وملاك المؤسسات الناشئة وطالبي قروض السكن، حذت بمصارف القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية و"بدر" إلى زيادة

استحداث فضاءات الصيرفة الإسلامية في عدد معتبر من وكالاتها؛ بعدما وجدت الخدمات الجديدة مكانتها بشكل مبكر في السوق البنكية الجزائرية .

وفي فتح مزيد من الحسابات المصرفية وجعل ذلك على رأس قائمة الأولويات، وذلك بعد تسجيل أكثر من 15 ألف حساب بنكي وضخ 10 ملايين دج في آخر حصيلة أعلن عنها في شهر سبتمبر<sup>1</sup> **المطلب الثاني: تجربة البنوك العمومية (البنك الوطني الجزائري):**

رغم أن التجربة مازالت في بدايتها من خلال السعي إلى عرض منتجات جديدة تتوافق ورغبات المواطنين، وتساهم فعليا في بناء الاقتصاد الوطني إلى أننا هنا سنقوم بالتعريف بتجربة البنوك العمومية التي لا تزال في بدايتها في إطار تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية المحددة في النظام 02-20 الصادر في 24 مارس 2020 والذي يعرض مجموعة محددة من منتجات الصيرفة الإسلامية وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم، حسابات الودائع، والودائع في حسابات الاستثمار. وسنعرض تجربة البنك الوطني الجزائري باعتباره أول من انطلق في تسويق منتجات الصيرفة، وهذا في ظل غياب المعطيات العددية والإحصائية وكذا التقارير المالية المتعلقة بالعملية، وذلك راجع لحدثة التجربة وكونها مازالت في بدايتها .

فبعد حصول البنك الوطني الجزائري على ترخيص بنك الجزائر وموافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك وكذا رخصة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للمجلس الإسلامي الأعلى، إذا قام البنك بتقديم الملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق هذه المنتجات، ويشمل هذا الملف على وجه الخصوص مما يلي :

-شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، مسلمة من طرف الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.  
-بطاقة وصفية للمنتج.

-رأي مسؤول المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ 28 نوفمبر سنة 2011.

-الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لـ: "شباك الصيرفة الإسلامية" عن باقي أنشطة البنك.

<sup>1</sup> حصة - الصيرفة - الإسلامية في الجزائر 16 <https://alghad.com/>



كما يجب على المؤسسة المالية أو البنك الذي تحصل على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة أن يعلم زبائنه بجدول التسعير والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم، كما يجب على البنوك إعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباته .

### المطلب الثاني : صيغ ومنتجات الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري:

يقدم البنك الوطني الجزائري في إطار الصيرفة الإسلامية مجموعة من الخدمات للأفراد والمؤسسات والمهنيين نذكرها على النحو التالي<sup>1</sup> :

#### أولاً: خدمات موجهة للأفراد:

يقدم نوعين من الخدمات هي الحسابات ومنتجات التمويل:

#### أ - الحسابات:

1 - حساب التوفير الإسلامي: للبنك الوطني الجزائري، و حساب التوفير الإسلامي "للشباب" للبنك الوطني الجزائري، وهو حساب توفير يتوافق مع مبادئ الشريعة يحتوي على إيداع أموال الأفراد إلى البنك قصد استثمارها في تمويلات إسلامية، ولأصحاب الأموال الحرة في الاختيار بين تقاضي الأرباح أو من عدمها في هذا النوع من الحسابات، وهو متوفر للأشخاص (الأفراد) من الجنسية جزائرية مقيمين أو غير مقيمين.

ويعتمد حساب التوفير الإسلامي في حالة تقاضي الأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر و تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقاً لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقاً.

أما بالنسبة لحساب التوفير الإسلامي بدون أرباح فهو عبارة عن عملية ادخار للأموال بأمان دون أي زيادة ومتاح لأصحابه في أي وقت.

ومن مزايا هذا الحساب وفرة الأموال فهي متاحة في جميع الأوقات، كما يقدم بطاقة التوفير للمودعين، أما فيما يتعلق بتوزيع الأرباح فهو يقدم مفتاح توزيع جذاب للمودعين.

2 - حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد: الخاص بالبنك الوطني الجزائري، فهو يسمح باستثمار أموال المودعين في مشاريع تمويلية تتوافق مع مبادئ الشريعة، وهذا النوع يخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز

<sup>1</sup> موقع البنك الوطني الجزائري : <https://www.bna.dz/ar/>

على أساس تقاسم الخسائر والأرباح؛ حيث يقوم البنك باستثمار الأموال في مشاريع تمويلية وتوزيع الأرباح بين البنك والزبائن المودعون بعد نهاية كل سنة مالية وفقا لمفتاح توزيع يتم إبرامه والاتفاق عليه مسبقا ، ويستفيد من هذا الحساب الأفراد المقيمين على التراب الوطني، والأشخاص الذين يمارسون مهن حرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وتتراوح اختيار مدة الإيداع في هذا النوع من الحسابات بين 06 و 60 شهرا قابلة للتجديد، وتزداد معها الأرباح وفقا لفترة الإيداع ومن ميزاته انه يتميز بالأمان، كما يوفر مفتاح توزيع ربحي وتنافسي.

**ب - منتجات التمويل:** وتنقسم إلى ثلاثة أقسام هي كما يلي:

1- المرابحة لاقتناء سيارة : حيث يستطيع الأشخاص الشراء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، هنا يقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه من الطرفين . ويستفيد من هذا المنتج كل الأشخاص التي تقل أعمارهم عن 70 عاما ولهم دخل ثابت ومنتظم أي أكبر من أو يساوي 40 ألف دينار جزائري وتمتد فترة السداد من 1 إلى 5 سنوات، وفق أقساط شهرية ثابتة. وتصل نسبة التمويل إلى غاية 85 ٪ من سعر السيارة لمدة تتراوح بين 12 و 60 شهرا

2- المرابحة العقارية : وتتيح امتلاك منزل، حيث يقوم البنك بشراء العقار وإعادة بيعه بهامش فائدة معروف ومتفق عليه، ويستفيد من منه الأشخاص التي تقل أعمارهم عن 70 عاما ولهم دخل ثابت أي أكبر من أو يساوي 40000 ألف دينار جزائري ، وتمتد فترة السداد إلى 40 سنة ، وتصل نسبة التمويل فيه إلى غاية 90 ٪ من قيمة العقار .

3- المرابحة لاقتناء تجهيزات: ويسمح هذا المنتج بالحصول على المعدات أو الأجهزة المنزلية الخاصة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، فيقوم البنك بشراء السلعة من الممون المحلي حسب الاختيار؛ وإعادة بيعها بهامش ربح متفق عليه مسبقا، ومن شروطها راتب لا يقل عن 40000. دج ، وتتراوح فترة السداد من 12 إلى 36 شهر ، كما تصل النسبة التمويلية إلى غاية 90 ٪ من سعر التجهيزات.

**ثانيا: خدمات موجهة للمؤسسات:**

**1- الإجارة :**

وتتمثل في عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر ( إجارة منتهية بتمليك) يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة، دائمة غير قابلة للإتلاف، فيقوم البنك باقتنائها لدى

الممولين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون ، في نهاية هذا العقد يرفع الزبون صيغة الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدات .

وتمويل الإجارة موجه للأشخاص الذين يمارسون مهن حرة والتجار، بالإضافة إلى أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث يختار المؤجر التجهيزات التي يرغب في استئجارها؛ وهذا بعد أن يتقدم إلى البنك لتحديد شروط التعاقد، وما يميز هذه الشروط هي توافق الإيجار المدفوع مع سعر شراء التجهيزات بالإضافة إلى الهامش المتفق عليه خلال فترة التمويل ، كما يمكن أن يصل فيه التمويل إلى 90 ٪ من قيمة الشيء المراد تمويله وكحد أقصى 25.000.000 دينار جزائري خلال مدة أقصاها 5 سنوات .

## 2 - حساب الاستثمار الإسلامي الغير مقيد CIINR:

وهو حساب يخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز على أساس تقاسم الخسائر والأرباح، ويسمح هذا المنتج باستثمار الأموال المودعة للبنك في مشاريع تمويلية؛ يتم فيه تحديد توزيع الأرباح بين البنك والزبائن المودعون بعد نهاية كل سنة مالية وفقاً لمفتاح توزيع يتم إبرامه والاتفاق عليها مسبقاً وهو لا يختلف في شكله ومضمونه عن الحساب الموجه للأفراد .

ثالثاً : خدمات موجهة للمهنيين:

## 1 - حساب الاستثمار الإسلامي الغير مقيد CIINR:

وهو لا يختلف عن الحساب الموجه للمؤسسات والأفراد .

## 2 - الإجارة:

وهي عقد موجه للأشخاص الذين يمارسون مهن حرة والتجار، بالإضافة إلى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو لا يختلف في شروطه عن الحساب الموجه للمؤسسات والأفراد .

جدول (3) : منتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية إلى غاية ديسمبر 2021

نوع المنتج	المنتجات	البنك
-حساب التوفير الإسلامي للبنك الوطني الجزائري و حساب التوفير الإسلامي "للشباب" - حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد	الحسابات	البنك الوطني الجزائري <b>BNA</b>
-المرابحة لاقتناء سيارة -المرابحة العقارية -المرابحة لاقتناء التجهيزات	منتجات التمويل	
إجارة منتهية بتمليك	الإجارة	
يخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز على أساس تقاسم الخسائر والأرباح	-حساب الاستثمار الإسلامي CIINR الغير مقيد	
	- حسابات جارية - دفاتر ادخار	
-المرابحة لوسائل النقل -المرابحة للصققات العمومية -المرابحة للأشغال -المرابحة للصادرات -المرابحة للمواد الأولية -المرابحة للإنتاج الفلاحي -المرابحة غلتي -مرابحة العتاد المهني	صيغة المرابحة	بنك الفلاحة والتنمية الريفية <b>BADR</b>
	-الحساب الجاري الإسلامي -حساب الصك الإسلامي -حساب التوفير الإسلامي -المرابحة(عقار -سيارة -تجهيز)	القرض الشعبي الجزائري <b>CPA</b>
-حساب التحقق من التمويل الإسلامي -الحساب الإسلامي الجاري -تمويل التطوير العقاري	الحسابات والاستثمارات الاعتمادات	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط <b>CNEP</b>

المرجع : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مواقع البنوك العمومية .

### المطلب الرابع : تجربة البنوك الخاصة (مصرف السلام الجزائر):

يقدم مصرف السلام الجزائر مجموعة متنوعة ومتكاملة من المنتجات المبتكرة في إطار الصيرفة<sup>1</sup> الإسلامية على اعتبار أن البنك إسلامي غير انه لا يسوق سوى المنتجات المسموح والمرخص لها ويعتمد مصرف السلام على صيغ التمويل التالية: المرابحة للواعد بالشراء، الإجارة، الإستصناع، البيع بالتقسيط للسيارات، السلم، المشاركة، المضاربة، البيع الآجل ومن ضمن هذه المنتجات المصرفية نذكر أهمها سواء كان موجه للأفراد أو للمؤسسات.

#### أولا : خدمات موجهة للأفراد:

- 1- دفتر الاستثمار عمري: وهو متاح لمن يرغب في أداء مناسك العمرة عن طريق التقسيط مع الاستفادة من تخفيض يبلغ 10000 دج لكل عمرة مسددة نقدا ، كما يتيح إمكانية التنازل عن العمرة للغير، بالإضافة إلى اقتسام عوائد الأرباح المحققة كل 03 أشهر.
- 2- حساب الاستثمار: هو حساب محدد المدة يدر لصاحبه أرباحا حسب مدة الاستثمار والمبلغ المستثمر، فيتم توزيع الأرباح فيه وفقا للشروط المصرفية السارية المفعولة لدى مصرف السلام-الجزائر ويتم دفع الأرباح كل ربع سنة.
- 3- السلام تيسير لتمويل السيارات: يتم تقسيط سداد ثمن اقتناء سيارة شرط أن تكون منتجة أو مركبة محليا، غير أن هذه العملية متوقفة لتوقف عملية تركيب السيارات في الجزائر حاليا .
- 4- تمويل اقتناء الدراجات المصنعة في الجزائر (دراجات نارية، دراجات سكوتر، دراجات ثلاثية أو رباعية) .
- 5- دار السلام لامتلاك منزل: وهي صيغة تمويل معتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف يصل فيها قيمة التمويل إلى 20 مليون دينار جزائري على فترة سداد من 5 إلى 25 سنة.
- 6- دار السلام لتهيئة منزل: فهي صيغة تمويل معتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف حجم التمويل فيها يصل إلى 100 % من قيمة أشغال التهيئة بمبلغ تمويل يصل إلى 5 مليون دينار جزائري على فترة سداد تمتد من 2 إلى 7 سنوات.
- 7- دار السلام لبناء أو توسيع منزل: فهي صيغ تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف، ويصل فيها حجم التمويل إلى 20 مليون دينار جزائري على فترة سداد من 5 إلى 25 سنة.

<sup>1</sup> موقع مصرف السلام- الجزائر: <https://www.alsalamalgeria.com>

8 - دار السلام استئجار: ويعتمد صيغة تمويل "الإجارة من الباطن" معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف، ويمتد تقسيط السداد من 12 إلى 24 شهرا وتصل قيمته إلى 1.5 مليون دينار جزائري.

9 - دار السلام LPA /LPP : يعمل بمبدأ الملكية مشتركة بين (العميل) و بين مصرف السلام-الجزائر (البنك)، يؤجر المصرف حصته الشائعة في الشركة إجارة منتهية بالتمليك؛ حيث تصل مدة الإجارة إلى 25 سنة على أن لا يتجاوز السن 70 عاما عند سداد أخر قسط.

ثانيا: خدمات موجهة الشركات:

1 - التمويلات وتشمل مايلي :

- تمويل أشغال هندسية مدنية : يختص هذا النوع من التمويل بالقيام بأشغال توسعة، بناء مخزن، تهيئة مساحة شاغرة لإضافة خط إنتاج أو غيرها، فالبنك يوفر صيغة تمويل ذات أمد متوسط لا تتعدى 5 سنوات ، ويمكن أن يبلغ حجم التمويل 80% من الحاجيات المقدمة في طلب التمويل للمؤسسة ووضعها المالي .

- تمويل معدات مهنية ويشمل اقتناء تجهيزات مهنية جديدة.

- تمويل الاستغلال وهو متوفر للمؤسسات الصناعية التي تحتاج إلى شراء مواد أولية أو استهلاكية ، وكذلك لعمليات الاستيراد والتصدير وانجاز الصفقات العمومية والخاصة.

- السلام إيجار: هو عبارة عن تمويل تأجيري لمعدات للاستخدام المهني مع وعد أحادي الجانب للبيع على أقصى تقدير نهاية العقد، لصالح المستأجر بسعر متفق عليه أصلا 01 دينار رمزي، ويتم اختيار المعدات للاستخدام المهني بحرية من قبل العميل، فهو يلبي احتياجات العملاء الذين يواجهون مشاكل في تمويل الاستثمار عن طريق التمويل التقليدي سواء كانوا (الشركات ،الشركات الصغيرة و المتوسطة، الصناعات المتوسطة و الصغيرة) بالإضافة إلى المهنيين والتجار والحرفين.

هذا النوع من التمويل يسمح بالحفاظ على سيولة الشركة والحفاظ كذلك على رأس المال لتمويل احتياجات الاستغلال كما يسمح باستبدال وتجديد المعدات، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والاستجابة لمتطلبات السوق.

وقد عرف النشاط التمويلي من طرف البنك للمتعاملين خلال سنة 2020 ارتفاعا ملحوظا نسبته 26% مقارنة بسنة 2019 كما عرف التمويل الاستثماري تراجعا كبيرا سنة 2020 لدى جميع البنوك على غرار مصرف السلام-الجزائر، وهذا راجع للأوضاع الراهنة منها الاقتصادية والصحية ، كما

بلغ التمويل بالإجارة سنة 2020 بقيمة 133 مليون دولار ما يعادل نسبة 36%، فيما عرف التمويل الاستهلاكي للأفراد خلال نشاط سنة 2020 اضطرابا يعود لعاملين أساسيين، أولهما التدابير المتخذة من السلطات بسبب توقف تركيب السيارات محليا بالإضافة إلى العامل الوبائي، أما فيما يتعلق بالتمويل العقاري فقد عرف ارتفاع كبير خلال 2020 بسبب ملفات التمويل لأفراد وشركات الترقية العقارية لإنجاز المشاريع ذات الطابع السكني الترقوي حيث بلغت قيمة التمويلات العقارية للأفراد المعبئة خلال سنة 2020 حوالي 1157 مليون دينار جزائري، أما التمويل العقاري لشركات الترقية العقارية بلغ 76 مليون دينار، أما فيما يخص استقطاب الودائع فقد شهدت الودائع ارتفاعا كبيرا خلال سنة 2020 إذا بلغت 131 مليار دينار بنسبة نمو 27% مما أدى إلى ارتفاع السيولة إلى 404 مليون دولار في نهاية سنة 2020.

#### جدول (4) : منتجات الصيرفة الإسلامية حسب أشكال التمويل والمتعامل الاقتصادي

نسبة التغيير	2019	2020	أشكال التمويل
	مؤسسات خاصة		
24%	53 168 392	65 899 106	تمويلات الاستغلال
9%-	11 333 094	10 335 272	تمويلات الاستثمار
12%-	9 006 385	7 950 806	إجارة أصول منقولة
6%-	5 081 941	4 793 510	إجارة عقارية
81%-	209 146	40 501	حسابات جارية مدينة
13%	78 798 958	89 019 195	مجموع تمويل المؤسسات الخاصة
22%	2 972 495	3 638 689	مخصص نقص القيمة
13%	75 826 463	85 380 506	صافي تمويل المؤسسات الخاصة
	مؤسسات عمومية		
39%-	14 352	8 696	إجارة أصول منقولة
39%-	14 352	8 696	مجموع تمويل المؤسسات العمومية
39%-	14 352	8 696	صافي تمويل المؤسسات العمومية

العمومية	مخصص نقص القيمة	الأفـراد	NA
تمويل عقاري	3 668 972	3 029 808	21%
تمويل استهلاكي	12 780 950	16 742 640	24%-
مجموع تمويل افراد	16 449 922	19 772 448	17%-
مخصص نقص القيمة	67 126	30 683	119%
صافي تمويل الأفراد	16 382 796	19 741 765	17%-
صافي تمويل الزبائن	101 771 998	95 582 580	6%

المصدر: تقرير مصرف السلام الجزائر 2020 متاح على الرابط :

<https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2020.pdf>

### المبحث الثالث: ماهية الصكوك الإسلامية:

تعتبر الصكوك من أهم منتجات الصيرفة الإسلامية فهي أداة مالية استثمارية يتم إصدارها بناء على العقود الشرعية المتعارف عليها في الفقه الإسلامي؛ والتي اعترف بها النظام الذي صدر مؤخرا 20-02 (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإصطناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)

### المطلب الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية:

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية بأنها " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"<sup>1</sup> كما عرفت الصكوك الإسلامية على أنها: "شهادات أو وثائق اسمية أو لحاملها متساوية القيمة تمثل حقوق ملكية شائعة في أصول أعيان أو منافع أو حقوق مالية أو خليط من بعضها أو كلها حسب شروط معينة عند إصدارها أو بعد استخدام حصيلتها بالاكتتاب فيها، و يشترك حملتها

<sup>1</sup> عبد الرحمن النجدي، المعايير الشرعية المعيار الشرعي رقم 17، هيئة المحاسبة والمراجعة، البحرين 2010



في أرباح وخسائر الموجودات التي تمثلها ، وهي قابلة للتداول مالم تمثل نقداً أو ديناً محصناً ، و يعتمد إصدارها على عقد من العقود الشرعية<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: خصائص الصكوك:

تتميز الصكوك الإسلامية عن غيرها من الأوراق المالية بجملة من الخصائص أهمها<sup>2</sup>:

- الصكوك لها قيمة اسمية محددة يحددها القانون، أو نشرة الإصدار.
- الصكوك متساوية القيمة و في الحقوق و الواجبات و في ملكية الأموال الخاصة بها.
- بعض أنواع الصكوك قابلة للتداول وفق شروط معينة.
- عدم قبول الصك للتجزئة في مواجهة الشركة، و في حالة أيلولة الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث أو نحوه ، فإنه لا بد من الاتفاق على أن من يمثلهم أمام الشركة شخص واحد.
- مالك الصك مشارك في موجودات المشروع، و لذلك له الحق في الرقابة ونحوها، وحق رفع دعوى المسؤولية على الإداريين ، و الحق في نصيب من الأرباح ، والاحتياطات والتنازل عن الصك، والتصرف فيه إلا ما يمنعه القانون، أو التزم به من خلال نشرة الإصدار، وحق الشفعة، وحق اقتسام موجودات المشروع عند تصفيته.
- مالكي الصكوك يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل واحد فيهم.
- تصدر الصكوك على أساس عقد شرعي مثل الإستصناع ، الإجارة ، المضاربة ... بضوابط شرعية تنظم إصدارها و تداولها و بقية أحكامها، و بالتالي هي خاضعة لأحكام ذلك العقد.
- تمثل الصكوك أداة تمويل خارج الميزانية فالإدارة لا تحتاج لتعليل استخدامها لأن شراء الأصول سيتم من خلال حملة الصكوك ( المستثمرون ).

<sup>1</sup> معبد علي الجارحي وعبد العظيم جلال أبو زيد، الصكوك وقضايا فقهية واقتصادية، الدورة التاسعة عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2009، ص 05

<sup>2</sup> ادهم ابراهيم جلال الدين، الصكوك والاسواق المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية ، الطبعة الأولى، دار الجوهرة للنشر والتوزيع ، القاهرة 2014، ص 54.

### المطلب الثالث: أهمية الصكوك الإسلامية:

تتجسد أهمية الصكوك الإسلامية فيما يلي:<sup>1</sup>

- إن الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إلى التداول العالمي يوضح مدى سعة وحكمة وتكامل النظام الإسلامي.

- إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن أطر السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي مما يساهم في امتصاص السيولة ومن ثمة خفض معدلات التضخم و إتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها.

- تلبية احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام.

- تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها.

### المطلب الرابع: أنواع الصكوك الإسلامية:

تستمد الصكوك الإسلامية أحكامها من العقود الشرعية الواردة في الفقه الإسلامي وبالتالي تتنوع بتنوع تلك العقود، و يمكن ذكرها على النحو التالي:

-صكوك السلم، صكوك الإجارة، صكوك المضاربة، صكوك الإجارة، صكوك المضاربة، صكوك المشاركة، صكوك المزارعة، صكوك المساقاة، صكوك الوكالة بالاستثمار، صكوك الإستصناع، صكوك المرابحة، صكوك الصناديق الاستثمارية، الصكوك الوقفية.

### المبحث الرابع: الضوابط والمتطلبات القانونية لإنشاء الصكوك الإسلامية:

تتميز الصكوك الإسلامية بطبيعتها الخاصة التي تجعلها مختلفة عن باقي الأوراق المالية كالأسهم و السندات، ذلك أن استنادها لمبادئ الشريعة الإسلامية يجعلها تتطلب إطارا قانونيا خاصا بها يكفل لها تحقيق الأهداف التي أصدرت من أجلها، وتجنب وقوعها في المخاطر الشرعية وضمان مصداقيتها وخلوها من المخالفات الشرعية .

<sup>1</sup> بدروني هدى ، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط الاسواق المالية ( دراسة تجارب دولية) أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، تخصص : علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2016-2017،ص60.

### المطلب الأول: الطبيعة القانونية للصكوك الإسلامية:

إن إدراج الكثير من الدول للصكوك في باب أدوات الدين مثل ما هو الحال في الإمارات، مصر الكويت والمغرب تغييب لشرعيتها كونها أداة مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة وذلك حسب ما جاء في تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك بأنها " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص ، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : ضوابط عملية تداول الصكوك الإسلامية :

تحكم عملية تداول الصكوك الإسلامية عدة ضوابط نذكر منها:<sup>2</sup>

- يجوز تداول الصكوك واستردادها إذا كانت تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات من أعيان أو منافع أو خدمات، بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك وبدء النشاط.
- يجوز تداول الصكوك بأي طريقة متعارف عليها فيما لا يخالف الشرع مثل القيد في السجلات أو الوسائل الإلكترونية أو المناولة إذا كانت لحاملها.
- يجوز تداول صكوك ملكية الموجودات المؤجرة أو الموعود باستئجارها منذ لحظة إصدارها بعد تملك حملة الصكوك للموجودات وحتى نهاية أجلها.
- لا يجوز تداول ملكية صكوك الأعيان الموصوفة في الذمة قبل تعيين العين التي تستوفى منها المنفعة إلا بمراعاة ضوابط التصرف في الديون، فإذا تعينت جاز تداول الصكوك.
- يجوز تداول صكوك ملكية الخدمات التي تستوفى من طرف معين قبل إعادة إجازة تلك الخدمات فإذا أعيدت الإجازة كان الصك ممثلاً للأجرة.
- لا يجوز تداول صكوك ملكية الخدمات التي تستوفى من طرف موصوف في الذمة قبل تعيين الطرف الذي تستوفى منه الخدمة إلا بمراعاة ضوابط التصرف في الديون، فإذا تعين الطرف جاز تداول الصكوك.

<sup>1</sup> عبد الرحمن النجدي، مرجع سابق، ص 238 .

<sup>2</sup> كمال توفيق الخطيب ،الصكوك الإسلامية الاستثمارية والتحديات المعاصرة ،مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول ، الكويت ، سبتمبر 2018 ، ص22 .

- يجوز تداول صكوك المشاركة و صكوك المضاربة و صكوك الوكالة بالاستثمار بعد قفل باب الاكتتاب و تخصيص الصكوك وبدء النشاط في الأعيان والمنافع.

- يجوز تداول صكوك المزارعة والمساقاة بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك و بدء النشاط إذا كان حملة الصكوك مالكي الأرض.

كما أن هناك ضوابط اقتصادية لعملية التصكيك الإسلامي يمكن تحديد أهم الضوابط فيما يلي: <sup>1</sup>  
- التأكيد على توافر كافة ظروف ومستلزمات الإفصاح في السوق، وتجنب كافة العمليات المبنية على الربا أو الغرر والجهالة والخداع.

- أن يكون التعامل مع مالكي الصكوك الحقيقيين، فالتعامل مع المالكين الحقيقيين يقلل من الوسطاء والمضاربيين الذين قد يتلاعبون بأسعار الصكوك ارتفاعا وانخفاضا وفقا لمصالحهم.

- فرض قيود على المؤسسات المالية الكبيرة مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين وصناديق الاستثمار، حيث يسمح لمثل هذه المؤسسات بالتوجه للاستثمار فقط وليس للمقامرة.

- المراقبة المستمرة لعمليات السوق بحيث تكون عمليات حقيقية وليست صورية.

- التأكيد على ضرورة منع عمليات البيع بالهامش أو بزيادة المديونات على حساب الأصول.

- فرض قيود للحد من تقلبات الأسعار، حيث تتخذ أكبر البورصات في العالم في الوقت الحاضر إجراءات للحد من تقلبات الأسعار اليومية، ففي بورصة طوكيو لا يسمح بارتفاع سعر السهم بما يزيد عن 10 % خلال يوم واحد.

-عدم السماح بالبيع والشراء أكثر من مرة في اليوم الواحد.

-التحكم بأوقات التداول بزيادتها في الأحوال الطبيعية وخفضها في الظروف الاستثنائية

**المطلب الثالث: المتطلبات القانونية لإدراج الصكوك الإسلامية في القانون الجزائري في إطار نظام الصيرفة الإسلامية:**

إن تفعيل قانون خاص بالصكوك الإسلامية في الجزائر يتطلب جملة من الإجراءات على مستوى

القوانين السائدة، حتى تستوعب هذا المنتج المالي الإسلامي نوجزها فيما يلي :

<sup>1</sup> كمال توفيق الخطيب ، مرجع سابق ، ص 25-26.

### أولاً: القانون المدني:

لا يعترف القانون المدني بالملكية المزدوجة فالملكية في القانون المدني حق عيني على شيء معين هذا الحق يتيح حرية التصرف فيه بشكل مطلق وهو مالا يتوافق مع مفهوم الملكية المقيدة ( دون حق الاستعمال ) التي تختص بها الصكوك الإسلامية عن باقي الأوراق المالية .

### ثانياً: القانون التجاري:

وفي هذا الإطار جاء مقترح المجلس الإسلامي الأعلى بتبني نظام قانوني خاص بالصكوك الإسلامية وذلك بتعديل القانون التجاري من خلال إدخال فقرة ثالثة على مستوى القسم الفرعي 6 بالقسم 5 ( القيم المنقولة المصدرة من طرف الشركات ذات الأسهم ) الذي يتضمن المواد التالية : ( المجلس الإسلامي الأعلى )

-المادة 715 مكرر 133: الصكوك هي عبارة عن استثمارات في أوراق مالية ذات قيمة متساوية و تمثل حق ملكية مشاع للأصول التي تستند لها هذه الصكوك ، فهي تعطي لحاملها جميع الحقوق القانونية التي يتمتع بها المالك في حدود الحصة المشاعة لكل مستثمر في هذه الصكوك  
-المادة 715 مكرر 134: إذا كانت الأصول المصككة تتشكل كلها أو معظمها من أملاك عقارية ، فإن عقود الإصدار المتعلقة بها يجب أن تخضع لعملية إشهار لدى المحافظة العقارية طبقاً للأحكام المتعلقة بالدفتر العقاري.

-المادة 715 مكرر 135: يمكن أن تكون مكافأة الصكوك ثابتة ( حالة صكوك الإجارة مثلاً ) أو متغيرة حسب العوائد التي تدرها الأصول المصككة.

-المادة 715 مكرر 136: مع مراعاة الخصوصيات المبينة في الفقرة الأولى، فإن أحكام المادتين 715 مكرر 82 و 715 مكرر 109 تنطبق على الصكوك.

### ثالثاً: فيما يتعلق بإنشاء شركة ذات غرض خاص:

إن عملية إصدار الصكوك تتطلب إنشاء شركة ذات الغرض الخاص SPV (شركة متخصصة ) وحسب القانون المتعلق بتوريق القروض الرهنية (القانون رقم 05/06 الصادر بتاريخ 20 فيفري 2006 الجريدة الرسمية 15 بتاريخ 15 مارس 2006 ص13) تم حصر عملية التوريق في القروض العقارية وهذا لا يتوافق مع طبيعة الصكوك الإسلامية التي تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع قائم أو سيتم تجسيده.

#### رابعا: قانون البورصة:

رفضت لجنة مراقبة عمليات COSOB طلب إدراج صكوك إسلامية لصالح أحد البنوك الإسلامية سنة 2010 وذلك نظرا لغياب الإطار القانوني للصكوك الإسلامية في القانون التجاري وذلك لطبيعتها التي تختلف عن السندات التقليدية والأسهم.

#### المبحث الخامس: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

شهد العالم في السنوات الأخيرة انتشارا واسعا للتمويل الإسلامي خصوصا الصكوك الإسلامية نظرا لما توفره وما تتمتع به هذه الأداة المالية من قدرة على جذب المدخرات و توفير السيولة و التمويل اللازم، كما حققت الصكوك الإسلامية أهداف شريحة كبيرة من الجمهور في العالم ممن يتجنبون المعاملات الربوية سواء من المسلمين أو من غير المسلمين، وتظهر أهمية الصكوك في تحقيق التنمية الاقتصادية في الآتي:

- الصكوك تمثل حلقة من حلقات الاقتصاد الإسلامي، كما أنها تؤدي إلى جذب أموال الباحثين عن الاستثمار الحلال مما يؤدي إلى توسيع حجم أسواق رأسمال وانتعاشها<sup>1</sup>.
- يمكن استخدامها كأحد أدوات السياسة النقدية من منظور إسلامي أمام البنوك المركزية مما يساهم في امتصاص السيولة<sup>2</sup>.
- تمويل مشروعات البنية الأساسية والمرافق الحكومية وتوفير التمويل اللازم للشركات .
- تعتبر أفضل الوسائل للحصول على رأسمال كاف وبأقل تكلفة، وتستخدم كأداة لإدخال التوازن بين توزيع المخاطر كما أنها تتيح إمكانية إشراك أكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات في العملية الاستثمارية<sup>3</sup>.
- الصكوك ذات مرونة عالية من جهة تنوعها فهي لا تقيد الجهة المصدرة لهذه الصكوك بنوع معين من الأنشطة أو المشاريع للأموال المحصلة.

<sup>1</sup> على محي الدين القرعة داعي، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية وتمويل البنية التحتية 2010، بحث مقدم في نادي رجال العمال اليمنين مارس. صنعاء ، 2010، ص81.

<sup>2</sup> العيفة عبد الحق وزاهرة بنى عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية . المؤتمر الدولي لمنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الجزائر: جامعة فرحات عباس ،سطيف، بتاريخ ص 18.

<sup>3</sup> محمد علي سويلم، الصكوك الإسلامية ، الطبعة 1، دار المطبوعات الجامعية ،القاهرة 2014، ص26.

- تمثل أداة فعالة لربط الأصول بالخصوم والموارد بالاستخدامات وخاصة في أموال الصكوك المخصصة حيث تسهل عملية مراقبة الأداء بكل شفافية.
- أداة مشروعة لتوزيع الثروة وتوزيع العدل.
- لها دور إنساني وتكافلي كإصدار صكوك القرض الحسن، حيث يكون الغرض من إصدارها تمويل حاجات عامة.

#### المطلب الأول: النمو العالمي لإصدارات الصكوك الإسلامية:

إن التصنيفات العالمية أشارت إلى أن إصدار الصكوك يعرف نمو جدا كبيرا، هذا ما ذهبت إليه وكالة موديز للتصنيف الائتماني فمن المتوقع أن يستمر توسع سوق التمويل الإسلامي في عام 2020 إذا بقي حجم إصدار الصكوك مستقراً هذا العام وأن يصل إلى حوالي 180 مليار دولار، في نهاية 2020 .

وترى موديز<sup>1</sup> أن الاندماجات بين البنوك الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي سيحفز الزيادات الحادة غير المتكررة في الأصول ، ومن جهة أخرى فقد زاد معدل انتشار المصارف الإسلامية في الأسواق المالية الإسلامية الأساسية في دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا واندونيسيا وتركيا، إلى 31.2% في سبتمبر عام 2019 مقارنة بـ 25.5% في عام 2013.

في حين الجدول التالي يوضح حجم إصدارات الصكوك إلى غاية نهاية 2020

#### جدول (5) : تطور حجم إصدارات الصكوك عالميا خلال الفترة (2013- 2020)

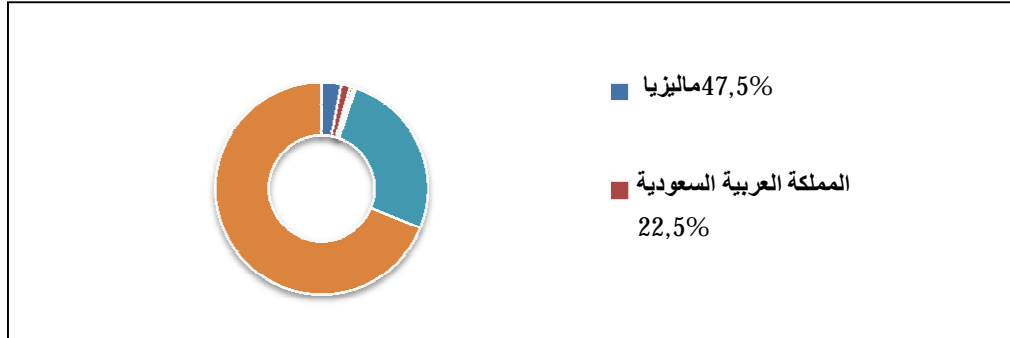
الوحدة: بليون دولار أمريكي

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2019	2019	فيفري 2020
إجمالي الإصدارات	119.7	118.8	66.1	74.8	99.5	112.4	157.8	22.3

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع <http://www.mifc.com> تاريخ الإطلاع 12 ديسمبر 2020.

<sup>1</sup> موقع العربية نت : موديز اصدرات الصكوك تصل 180 مليار في العام الجاري نشر بتاريخ:30مارس2020

شكل (1) : تطور حجم إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا خلال الفترة ( 2020 )

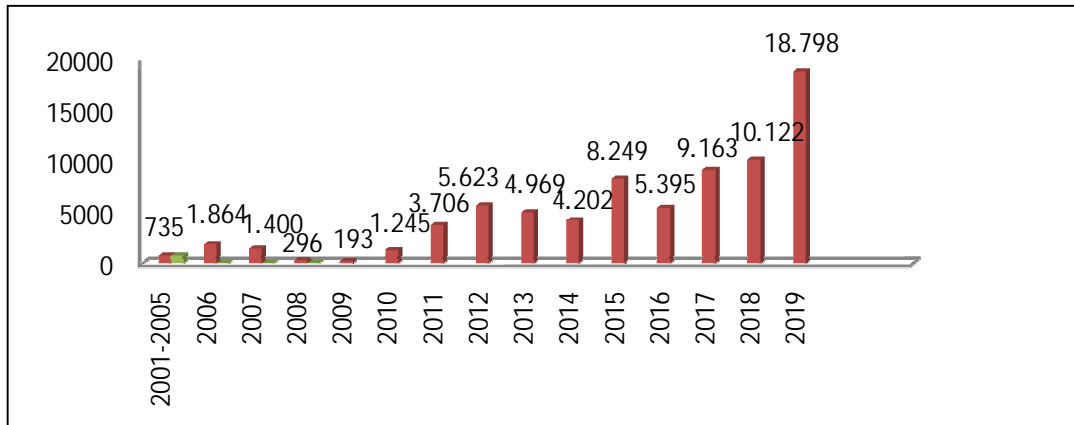


المصدر : من إنجاز الباحثين بالاعتماد على موقع : [www.mifc.com](http://www.mifc.com) تاريخ الاطلاع 15 ديسمبر 2020.

من خلال الشكل أعلاه ووفقا لتقرير mifc الصادر في نهاية فيفري 2020 فإن دولة ماليزيا تستأثر على ما يقارب نصف إصدارات الصكوك الإسلامية في العالم لسنة 2020 بـ 47.5 % مما يعزز قدرة السوق المالية الإسلامية في ماليزيا على جلب المستثمرين.

شكل (2) : إصدارات صكوك المؤسسات المالية العالمية (جانفي 2001 - ديسمبر 2019)

الوحدة: ملايين الدولارات



المصدر: من إنجاز الباحثين بالاعتماد على بيانات تقرير الصكوك 2020 على موقع : [www.iifm.net](http://www.iifm.net)



## تبني الجزائر للصكوك الإسلامية بعد إصدار نظام الصيرفة الإسلامية التحديات والآفاق

من خلال الشكل أظهرت إصدارات الصكوك في 2019 من قبل المؤسسات المالية أداءً قوياً وزاد حجم الإصدارات بمقدار 8.67 مليار دولار أمريكي أو 85٪ سنوياً. الأمر الذي يعكس حتمية التوجه نحو هذا النوع من منتجات المالية الإسلامية، لما له من أثر إيجابي على اقتصاديات الدول .

## الجدول رقم (6) : إصدارات الصكوك العالمية (جانفي 2001 - ديسمبر 2019)

إفريقيا	عدد الإصدارات	المبلغ بملايين الدولارات	النسبة من إجمالي القيمة
غامبيا	429	407	0.03%
ساحل العاج	02	460	0.04%
نيجيريا	05	864	0.07%
مالي	1	285	0.02%
المغرب	01	105	0.01%
جنوب أفريقيا	01	500	0.04%
السينغال	02	445	0.04%
السودان	36	19.646	1.58%
توغو	01	245	0.02%
المجموع	478	22.956	1.84%
أوروبا ودول أخرى	المجموع العددي	المبلغ بملايين الدولارات	النسبة من إجمالي القيمة
فرنسا	01	01	0.0001%
ألمانيا	03	206	0.02%
لوكسمبورغ	03	280	0.02%
كازاخستان	01	77	0.01%
تركيا	585	40.544	3.25%
المملكة المتحدة	10	1.719	0.14%
أمريكا	05	1.367	0.11%
المجموع	608	44.194	3.54%
المبلغ الإجمالي	9.858	1.247.204	100%

المصدر : السوق المالية الإسلامية الدولية ، الإصدار التاسع 2020 متاح بالانجليزية على الرابط :

[www.iifm.net](http://www.iifm.net)

الجدول رقم (7): التقسيم الإقليمي لإصدار الصكوك (2001 / ديسمبر 2019)

النسبة من إجمالي القيمة	المبلغ بملايين الدولارات	عدد الإصدارات	آسيا والشرق الأقصى
0.03 %	97	01	الصين
1.10 %	3.196	05	هونغ كونج
6.45 %	18.703	21	إندونيسيا
0.07 %	190	03	اليابان
25.24 %	73.183	138	ماليزيا
1.24 %	3.600	04	باكستان
0.25 %	711	04	سنغافورة
34.38 %	99.680	176	المجموع
النسبة من إجمالي القيمة	المبلغ بملايين الدولارات	عدد الإصدارات	مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط
4.29 %	12.430	103	البحرين
1.42 %	4.127	19	الكويت
1.46 %	4.219	05	عمان
4.79 %	13.895	22	قطر
19.60 %	56.826	68	السعودية
27.72 %	80.364	125	الإمارات العربية المتحدة
59.28 %	171.861	342	المجموع
النسبة من إجمالي القيمة	المبلغ بملايين الدولارات	عدد الإصدارات	افريقيا
0.05 %	150	01	نيجيريا
0.17 %	500	01	جنوب أفريقيا
0.04 %	130	01	السودان
0.27 %	780	03	المجموع

تبني الجزائر للصكوك الإسلامية بعد إصدار نظام الصيرفة الإسلامية التحديات والآفاق

أوروبا ودول أخرى	عدد الإصدارات	المبلغ بملايين الدولارات	النسبة من إجمالي القيمة
فرنسا	01	01	0.0003 %
ألمانيا	03	206	0.07 %
لوكسمبورغ	03	280	0.10 %
تركيا	27	13.946	4.81 %
المملكة المتحدة	10	1.719	0.59 %
أمريكا	05	1.367	0.47 %
كازاخستان	01	77	0.03 %
<b>المجموع</b>	<b>50</b>	<b>17.595</b>	<b>6.07 %</b>
<b>المبلغ الإجمالي</b>	<b>571</b>	<b>289.917</b>	<b>100 %</b>

المصدر : سوق المالية الإسلامية الدولية، تقرير الصكوك 2020 متاح بالانجليزية على الرابط : [www.iifm.net](http://www.iifm.net)

وفقا للجدول ففي عام 2019 تميزت الإصدارات الدولية بسيطرة كل من ماليزيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على السوق المالية الدولية حيث بلغت نسبة الإصدارات الدولية 25.24 % لماليزيا تليها الإمارات بـ 27.72 % ثم السعودية 19.60 % ثم تركيا 4.81 % ، يرجع استحواذ ماليزيا على الحصة السوقية العالمية لخبرتها التي تجاوزت 30 سنة إضافة إلى توفرها على خبراء ومؤهلين في المالية الإسلامية.

بينما يظهر الجدول التالي التقسيم الدولي لإصدارات الصكوك خلال سنة 2019

الجدول رقم (8): التقسيم الإقليمي لإصدار الصكوك الدولية (ديسمبر 2019)

آسيا والشرق الأقصى	عدد الإصدارات	المبلغ بملايين الدولارات	النسبة من إجمالي القيمة
أندونيسيا	03	2.100	5.46 %
ماليزيا	31	9.530	24.77 %
<b>المجموع</b>	<b>34</b>	<b>11.630</b>	<b>30.23 %</b>
دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط	عدد الإصدارات	المبلغ بملايين الدولارات	النسبة من إجمالي القيمة

## تبني الجزائر للصكوك الإسلامية بعد إصدار نظام الصيرفة الإسلامية التحديات والآفاق

البحرين	01	1.000	2.60 %
الكويت	02	800	2.08 %
قطر	04	2.050	5.33 %
السعودية	09	9.502	24.70 %
الإمارات العربية المتحدة	16	9.310	24.20 %
المجموع	32	22.662	58.90 %
إفريقيا	عدد الإصدارات	المبلغ بملايين الدولارات	النسبة من إجمالي القيمة
المجموع	0	0	0.00 %
أوروبا ودول أخرى	عدد الإصدارات	المبلغ بملايين الدولارات	النسبة من إجمالي القيمة
تركيا	03	4.184	10.87 %
المجموع	03	4.184	10.87 %
المبلغ الإجمالي	69	38.476	100 %

المصدر : سوق المالية الإسلامية الدولية ، تقرير الصكوك 2020 متاح بالانجليزية على الرابط : [www.iifm.net](http://www.iifm.net)

وفقا لهذا للجدول، جاء حوالي 58.90% من مجموع الإصدارات لدول مجلس التعاون الخليجي وبأكبر نسبة من الصادرات المتقاربة للسعودية والإمارات العربية المتحدة، وتبقي ماليزيا في الصدارة عالميا بحجم إصدارات الصكوك الذي بلغ نسبة 24.77 % من الإصدارات العالمية تليها تركيا بنسبة 10.87% بينما تبقى إندونيسيا تمثل حصة ضئيلة عند 5.46% .  
وفيما يلي الجدول (09) يوضح مجموع الصكوك التي تم إصدارها وتداولها على المستوى الدولي بين نهاية سنة 2019 وبداية 2020.

تبني الجزائر للصكوك الإسلامية بعد إصدار نظام الصيرفة الإسلامية التحديات والآفاق

## الجدول (9) : إجمالي إصدارات الصكوك العالمية قصيرة الأجل

( خلال ديسمبر 2019 - جانفي 2020 )

النسبة من إجمالي القيمة	المبلغ بملايين الدولارات	حجم الإصدارات	آسيا والشرق الأقصى
0.01 %	59	6	بنغلاديش
2.46 %	10,949	173	بروناي دار السلام
2.38 %	10,578	97	اندونيسيا
83.30 %	370,755	3,283	ماليزيا
0.08 %	341	14	باكستان
0.05 %	221	03	سنغفورا
88.3 %	392,903	3,576	المجموع
النسبة من إجمالي القيمة	المبلغ بملايين الدولارات	حجم الإصدارات	دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط
4.01 %	17,847	361	البحرين
0.03 %	130	01	عمان
0.29 %	1,301	06	السعودية
0.02 %	100	01	الإمارات العربية المتحدة
0.05 %	234	01	عمان
4.4 %	19,612	370	المجموع
النسبة من إجمالي القيمة	المبلغ بملايين الدولارات	حجم الإصدارات	إفريقيا
0.09 %	389	363	غامبيا
3.71 %	16,520	21	السودان
3.8 %	16,910	384	المجموع
النسبة من إجمالي القيمة	المبلغ بملايين الدولارات	حجم الإصدارات	تركيا
3.52 %	15,682	473	المجموع
100 %	445,106	4,803	المجموع الكلي

المصدر: قاعدة بيانات صكوك السوق المالية الإسلامية الدولية متاح على الرابط بالانجليزية :

<https://www.iifm.net/wp-content/uploads/2020/09/IIFM-Sukuk-Report-9th-Edition.pdf>

وترى وكالة "إس أند بي غلوبال للتصنيفات الائتمانية"<sup>1</sup> ارتفاع حجم الإصدارات العالمية للصكوك إلى ما بين 140-155 مليار دولار أميركي هذا العام، بفضل عودة الإصدارات في كل من ماليزيا وأندونيسيا، ودول مجلس التعاون الخليجي، مقارنةً مع انخفاض الإصدارات إلى 139.8 مليار دولار أميركي في عام 2020 من 167.3 مليار دولار أميركي في 2019.

وتوقعت الوكالة تعافي نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأساسية للتمويل الإسلامي - دول الخليج وماليزيا وإندونيسيا وتركيا - من الركود الحاد الذي شهده في عام 2020. مع توقعات باستقرار سعر برميل النفط عند 50 دولاراً أميركياً في عام 2021. بما يدعم أداء أقوى لسوق الصكوك العالمي في عام 2021 مقارنة بالعام الماضي.

وبحسب التقرير، من المرجح ارتفاع حالات التعثر أو عمليات إعادة الهيكلة بين مصدري الصكوك ذوي الجودة الائتمانية المنخفضة في عام 2021 مع رفع التسهيلات الاستثنائية التي وفرتها الجهات التنظيمية. وهو ما سيختبر قوة الوثائق القانونية التي استخدمت في إصدار الصكوك، ولكن في حال تشكل لدى المستثمرين تصور واضح بشأن آليات الاستفادة من حق الرجوع المالي بسبب هذه الأحداث، فإن هذا على الأرجح سيغطي على التأثير السلبي في معنويات المشاركين في السوق.

وتعتقد الوكالة، بأن بعض الحكومات بالدول الأساسية في التمويل الإسلامي ستتجه أكثر نحو سوق الصكوك خلال سنة 2021. كما توقعات زيادة الإصدارات من الشركات، والتي تراجعت إصداراتها في عام 2020 بسبب احتفاظها بالسيولة وقيامها بتأجيل النفقات الرأسمالية بسبب الجائحة، إذ من المرجح أن تقوم بعض هذه الشركات باستئناف هذه النفقات في العام 2021، ما يستلزم اللجوء إلى أسواق رأس المال.

وأخيراً، أشار التقرير إلى أن هناك صكوكاً بقيمة 65 مليار دولار أميركي يحين استحقاقها هذا العام أي في 2021، ومن المرجح أن تتم إعادة تمويل جزء من هذا المبلغ من خلال سوق الصكوك.

**المطلب الثاني : واقع إصدار الصكوك الإسلامية ضمن الصيرفة الإسلامية في الجزائر:**

توجهت الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية باعتماد مجموعة من الصيغ الإسلامية وعملت على فتح نوافذ إسلامية لتجسيد التمويل الإسلامي، وذلك قصد استقطاب الأموال المتداولة في السوق الموازية

<sup>1</sup> موقع الشرق.: اصدرات الصكوك العالمية يصل إلى 155 مليار دولار في 2021 متاح على الرابط، نشر بتاريخ:18يناير2021 على الرابط : <https://asharq.com/ar/7siDoPhESnwq7SASYMIEKv-155> ، تاريخ الاطلاع : 2021/04/27

وجذب شريحة من المتعاملين الذين يتخرجون من العمل وفق الفوائد الربوية، وقد أطلق البنك الوطني الجزائري ثمانية منتجات للصيرفة الإسلامية بعد تلقيه فتوى من (المجلس الإسلامي الأعلى) ويتعلق الأمر بتسويق 8 منتجات مصرفية إسلامية هي: المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة، والسلم، والاستصناع، وحسابات الودائع، وودائع الاستثمار.

وتسعى الجزائر من خلال التوجه إلى التمويل الإسلامي إلى تعبئة المدخرات واقتراح بدائل تمويلية جديدة تتناسب مع توجهات فئة كبيرة من المجتمع الجزائري حيث اقتضت الصيرفة الإسلامية في البنوك المعتمدة على الأجنبية منها، (خليجية) بالدرجة الأولى، على غرار فرع الجزائر لمجموعة "البركة" البحرينية، وفرع "بنك الخليج الجزائر" كويتي، وبنك السلام الإماراتي.

وتمثلت خدمات الصيرفة الإسلامية السابقة في تمويلات لشراء عقارات (أراض وعقارات) وسيارات ومواد استهلاكية (أثاث وتجهيزات)، فضلا عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة. على الرغم من أن تجربة الجزائر في التمويل الإسلامي كانت محدودة جدا (الاعتماد على صيغة المرابحة للأمر بالشراء)، إلا أن صدور نظام 02-20 قد يتيح المجال للتنوع في مصادر التمويل خاصة في ظل شح الموارد المالية و تنامي مخاطر التمويل الربوي، غير أن غياب أهم منتج إسلامي ضمن مقترحات النظام الجديد والمتمثل أساس في الصكوك الإسلامية قد يحرم الجزائر من بديل شرعي مهم نظرا لما توفره من فوائد للدولة كتمويل عجز الموازنة وتمويل المشاريع المختلفة، وكذلك تفعيل عمل بورصة الجزائر، وما توفره من استثمار امن و فعال وموافق لمقاصد الشريعة.

#### المطلب الثالث : آفاق إصدار الصكوك ضمن منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

بالرغم من التحديات التي تواجه الجزائر في إصدارات الصكوك الإسلامية كان لا بد من:

أ - ضرورة توفير الإطار القانوني المناسب والبيئة القانونية الملائمة والحاكمة لعملية التصكيك، بالإضافة إلى تنظيم وتخصيص هيئات قضائية لحماية حملة الصكوك، وهيئات شرعية قصد تجنب مخاطر محاكاة السندات التقليدية، وتأكيدا لشرعية هذا المنتج.

ب - إرساء ثقافة الاستثمار في الأدوات المالية الإسلامية، وتعريف مختلف الأعوان الاقتصاديين بأهمية الاستثمار في الصكوك الإسلامية ولهذا يجب توفير منبر إعلامي متخصص في هذا النوع من الصناعة المالية وترسيخ هذه الثقافة في مؤسسات التعليم والجامعات.

ومن بين المشاريع التي يمكن تصور تمويلها باستخدام الصكوك الإسلامية نذكر منها على سبيل المثال  
لا الحصر:

#### أولاً: الاستثمار في المجال الزراعي ( استصلاح الأراضي غير مستغلة):

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الحيوية في الجزائر، والذي عرف سنوات من التهميش والإهمال وقصد النهوض بهذا القطاع الذي يعتبر أحد البدائل لتحقيق الاكتفاء الذاتي بالنظر لما تزخر به الجزائر من أراضي خصبة غير مستغلة، وإن النهوض بهذا القطاع يتطلب من الحكومة توفير موارد ضخمة قد تعجز عنها خصوصاً في ظل ما يعايشه العالم من شح في الموارد المالية و انخفاض حجم الاستثمارات . إن التمويل بالصكوك الإسلامية يتيح للقطاع الفلاحي تمويلاً مميّز بانخفاض مخاطره قائماً على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة ، كما أنه يمكن صغار المستثمرين الفلاحين من تجزئة التكاليف و تقاسمها وذلك بعد دراسة جدوى اقتصادية للمشروع وإصدار صكوك مزارعة أو مساقاة أو مغارسة وفق احتياجاتهم التمويلية و طرحها للتداول , هنا يمكن لأي مؤسسة مالية أو اقتصادية من المساهمة في المشروع.

#### ثانياً : الاستثمار في المجال السياحي :

تعتبر السياحة من القطاعات الهامة خاصة في الجزائر التي تزخر بإمكانات سياحية هائلة وهذا التوجه أصبح قريب من الواقع العملي بعد قيام شركة<sup>1</sup> (AOM Invest) للاستثمار والمدرجة في بورصة الجزائر، وتختص هذه الشركة في دراسات الواجهات السياحية وتطوير واستغلال مشاريع السياحة الحموية، إذا تسعى إلى إصدار أول سندات التسهامية في شكل صكوك إسلامية بقيمة 2.5 مليون بقيمة

<sup>1</sup> <https://www.elitihadcom.dz> تاريخ الاطلاع: 2021/07/31



اسمية تقدر بـ 1000 دج للسند وهذا بعد استقائها الشروط القانونية وحصولها على تأشيرة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة في جويلية 2020 وشهادة المجلس الإسلامي الأعلى في سبتمبر 2020 ، يبقى أمام هذه العملية تبنيها من طرف وزارة المالية لئتم طرحها بعد ذلك للاكتتاب عن طريق البنوك والمؤسسات المالية.

#### ثالثا : الاستثمار في تمويل مشاريع البنية التحتية:

في هذا الإطار يمكن للجزائر إصدار صكوك سيادية لتمويل مشاريع البنى التحتية والتي تحتاج مبالغ ضخمة لتمويلها مثل: الطاقة الكهربائية والموانئ والمطارات و الطريق السيار وغيرها، حيث يمكن للدولة شراء حصص حملة هذه الصكوك بالتدريج وفق أقساط معينة وخلال فترة زمنية معينة يتم فيها استرجاع المشروع وذلك بإصدار صكوك المشاركة السيادية.

#### رابعا : الاستثمار في المنتجات الاستخراجية :

إن الاستثمار في مجال المواد الاستخراجية يكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى ما تتمتع به الجزائر من ثروات معدنية كالتنقيب عن الذهب خاصة في الجنوب الكبير، لما يوفره من مناصب للشغل وخلق للثروة وتعتبر صكوك السلم بديل مناسب لمثل هذا النوع من المشاريع الواعدة.

#### خامسا : التوجه نحو الصكوك الخضراء :

وذلك قصد دعم التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة مثل : صناعة الألواح الشمسية ، تدوير النفايات...إلخ .

#### الخاتمة:

على الرغم من التحديات التي تواجه إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر، إلا أن نجاحها مرهون بالاستفادة من تجارب الدول الرائدة في الصناعة المالية الإسلامية، وتوفير البيئة المناسبة لاستقبال هذا المنتج الإسلامي.

#### النتائج : من بين النتائج المتوصل إليها مايلي :

- إصدار صكوك إسلامية يتطلب توفير الأطر القانونية والتشريعية لاستيعابها مع احترام الضوابط الشرعية والاقتصادية لإنشائها.

- تبني الصكوك الإسلامية من شأنه تنشيط بورصة الجزائر ودعم مختلف القطاعات الزراعية الصناعية التجارية والخدمية والنهوض بالتنمية الاقتصادية .
- تنوع الصكوك الإسلامية وتعددتها ( من حيث الصيغ والآجال ) يجعلها أكثر ملائمة لتمويل المشروعات الكبرى في مختلف القطاعات المختلفة.
- تعتبر الصكوك الإسلامية أداة للسياسة النقدية كونها تعمل على توفير السيولة ومعالجة العجز في الموازنة.

**التوصيات:** اعتمادا على النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة استعادة الجزائر من تجارب الدول الرائدة في الصناعة المالية الإسلامية.
- ضرورة توفير إرادة سياسية لإدراج الصكوك في القانون الجزائري.
- تعديل النظام 20-02 الصادر بتاريخ 24 مارس 2020 المتعلق بالصيرفة الإسلامية لمواكبة أكثر لمنتجات الصيرفة الإسلامية.
- إنشاء هيئة مشتركة من الخبراء الاقتصاديين والقانونيين والمجلس الإسلامي الأعلى لتوفير الأطر المختلفة للنهوض بالصيرفة الإسلامية في الجزائر .
- الترويج لثقافة التعامل بالصكوك الإسلامية قبل إصدارها كمنتج جديد بديل عن السندات التقليدية لاستقطاب الأموال المتداولة خارج الإطار الرسمي.
- العمل على إعداد وتكوين العنصر البشري من خلال عقد الدورات التدريبية و الندوات العلمية للتعريف بالصناعة المالية الإسلامية و فتح التكوين في مختلف المعاهد والجامعات.

**قائمة المصادر والمراجع :**

**أولاً: الكتب**

- ادهم ابراهيم جلال الدين، الصكوك والاسواق المالية الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية ، الطبعة الأولى، دار الجوهرة للنشر والتوزيع ، القاهرة 2014.
- اشرف محمد دوابة، الصكوك الاسلامية بين النظري والتطبيق، طبعة الأولى دار السلام ، القاهرة 2009.
- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الاسلامية مدخل حديث . ، الطبعة 2 دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن 2012.

- رامي محمد كمال، الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة بديلا عن السندات التقليدية، الطبعة الاولى ، دار طيبة الخضراء ، مكة 2019 .
- عبد الرحمن النجدي ، المعايير الشرعية المعيار الشرعي رقم 17، هيئة المحاسبة والمراجعة ، البحرين 2010.
- عبد الله احمد الطيار . البنوك الإسلامية بين النظري والتطبيق، الطبعة 1، دار الوطن الاسكندرية.
- عبد الناصر يراني ابو شهد . إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة 1 ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن 2013.
- محمد علي سويلم، الصكوك الإسلامية ، الطبعة 1، دار المطبوعات الجامعية ، القاهرة 2014، ص 26.
- ثانيا: الرسائل والمذكرات:**
- احمد بلخير، صكوك الاستصناع وتطبيقاتها المعاصرة. ، أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم اسلامية ، كلية العلوم الاسلامية ، قسم الشريعة ، تخصص : اقتصاد اسلامي ، جامعة باتنة ، 2017-2018 .
- بدروني هدى ، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط الاسواق المالية ( دراسة تجارب دولية) أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، تخصص : علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2016-2017.
- ثالثا: المقالات:**
- نجم، نغم حسين نغمة، رغد محمد ،المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات ،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ،المجلد 12 العدد 02 سنة 2010.
- السعيد بريكة.، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية تجربة السودان انموذجا ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، ميلة ، العدد 05 جوان 2017.
- بوسالم ابو بكر، مساهمة الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية بالاشارة الى تجارب الدول الإسلامية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية ، الجزائر ، المجلد 3، العدد 1، جوان 2019.

#### رابعاً: أشغال الملتقيات:

- احمد محمد على، دور البنوك الاسلامية في مجال التنمية سلسلة محاضرات للعلماء الفائزين بجائزة البنك الاسلامي رقم 2، البنك الاسلامي للتنمية والتدريب المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة ، 1994.
- العيفة عبد الحق وزاهرة بنى عامر، دور الصكوك الاسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية . المؤتمر الدولي لمنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الاسلامية، الجزائر: جامعة فرحات عباس ،سطيف.
- على محي الدين القرعة داغى، الصكوك الاسلامية ودورها في التنمية وتمويل البنية التحتية 2010، ب ث مقدم في نادي رجال العمال اليمينين مارس. صنعاء ، 2010.
- معبد علي الجارحي وعبد العظيم جلال أبو زيد، الصكوك وقضايا فقهية واقتصادية، الدورة التاسعة عشر لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

#### خامساً: المواقع الالكترونية:

- موقع الشرق : اصدارات الصكوك العالمية يصل إلى 155 مليار دولار في 2021 متاح على الرابط، نشر بتاريخ: 18 يناير 2021 . على الرابط :

<https://asharq.com/ar/7siDoPhESnwg7SASYMIEKv-155>

تاريخ الاطلاع : 2021/04/27.

- موقع العربية نت : موديز اصدارات الصكوك تصل 180 مليار في العام الجاري نشر بتاريخ: 30 مارس 2020. الرابط:

<https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/> ،

تم الاطلاع من 2020/03/30 .

- موقع جريدة الغد : حصة - الصيرفة - الإسلامية في الجزائر 16 <https://alghad.com/16> نشر بتاريخ 2021/11/16

تاريخ الاطلاع : 2021/12/02.

- موقع البنك الوطني الجزائري : <https://www.bna.dz/ar> تاريخ الاطلاع : 2021/12/02 .
- موقع مصرف السلام - الجزائر : <https://www.alsalamalgeria.com> .